المطلب الثاني
سد النهضة الإثيوبي ومخاطرة على مصر

لقد تم وصف إثيوبيا بحق أنها نافورة مياه إفريقيا حيث ينبع من مرتفعات إثيوبيا أحد عشر نهراً تتدفق عبر حدودها إلى الصومال والسودان، وكل عام تصب هذه الأنهار ١٠٠مليار م٣ من الماء إلى جيران إثيوبيا.

وتناهز تصرفات النيل الأزرق – الذى يعد أكبر الأنهار – ٥٠ مليارم٣. وتعتمد مصر والسودان إلى حد كبير على إثيوبيا في زادهما المائي.

كما أن روافد النهر (ديديسيا- فينسيا – دابوس – بالاس) تتكفل بتقديم كمية كبيرة من الماء. وتتميز أنهار إثيوبيا التي تجرى صوب الغرب بانحدارها الشاهق الذى يعزى إلى حد ما إلى التعرية الحادة، فالنيل الأزرق ينحدر بمقدار ١٧٨٦متراً عبر مجراه الذى يبلغ طوله ٩٠٠ كيلو متر وهذا الانحدار الشاهق لتلك الأنهار يجعل من إثيوبيا بلداً ذا إمكانيات هيدرو كهربية هائلة يمكن إذا ما تطورت أن تؤثر على جيرانها الموجودين أسفل النهر بصورة معاكسة. ومع ذلك فإن استمرار عدد سكان إثيوبيا في النمو، وظروف زراعة المرتفعات في التدهور، سيجيئ الوقت الذى يتم فيه إعطاء اهتمام متزايد لتنمية الأراضي الزراعية الواقعة على طول ٢٢٠٠كيلومتر من الحدود مع السودان. وقد كانت هذه الأراضي الزراعية هي موضوع الدراسة الموسعة التي قام بها المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي الزراعية فيما بين عامي ١٩٥٨م و١٩٦٤م.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن هذه الدراسة قد تم الاضطلاع بها إبان فترة التوتر بين واشنطن والقاهرة أعقاب بناء السد العالي بأسوان. (ضمن السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل) فتبدو الرسالة مبطنة بتحذير وبرسالة تذكير لمصر بنقاط ضعفها الجيوبوليتيكية، وتقترح هذه الدراسة بناء ٢٦ سداً وخزاناً يمكن أن توفر مياهاً لكل من الري والطاقة الهيدروكهربية. وقد عينت ٤٠٠ألف هكتار صالحة للري، كما بحثت إقامة مشروعات للطاقة قادرة على توليد ٣٩ملياركيلووات/ ساعة.

وإذا ما نُفِذَت هذه المشروعات فإنها كانت ستنقص ٤و٥ مليارم٣ من تدفقات النيل الأزرق – كان هذا في بداية الستينيات – وكان يعد نقصاً كبيراً في كمية المياه المتاحة لمصر والسودان. أما اليوم فإن هذا النقص سيكون بمثابة كارثة.

ولم تفعل إثيوبيا شيئاً حينها لتنفيذ تلك المشروعات سوى إكمال مشروع على طول رافد فينشيا عام ١٩٧٥م يشمل نطاقاً مروروياً كبيراً ومحطة طاقة قدرتها ١٠٠ميجاوات، تعمل بماء النيل.

ومع ذلك فإن الحكومة الإثيوبية أعلنت عزمها على استصلاح ما يربو على ٩١ألف هكتار في حوض النيل الأزرق. وفى عام ١٩٨١م وضعت إثيوبيا أمام مؤتمر الأمم المتحدة للبلدان الأقل نمواً، قائمة بأربعين مشروعاً للري، يقع بعضها على حوض النيل الأزرق وحوض السوباط.

ومن المهم ذكره أن الإثيوبيين أعلنوا أنه في حالة عدم توفر اتفاق مع جيرانهم الموجودين أدنى النيل، فإنهم يحتفظون بحقهم في تنفيذ مشروعاتهم من جانب واحد، لكن هذا التهديد المشئوم لم يكتسب أهمية نظراً للشدة الاقتصادية التي تعانى منها إثيوبيا، حيث إن معظم إن لم يكن كل تلك المشروعات تحتاج لمساعدة مالية خارجية، لم تكن في متناول يد إثيوبيا ما لم تتوصل إلى اتفاق مسبق مع الدول النيلية المعنية، رغم أن هذا الشرط لم تتقيد به في حالة مستودع فينيشيا الذى موله البنك الدولي[١].

أولاً: دلائل أن الدافع لبناء سد النهضة هو دافع سياسي:

ما يدلنا على أن الدافع لبناء سد النهضة هو دافع سياسي بالدرجة الثانية حيث إن الدافع الرئيسي لبناء أي سد هو بالقطع دافع اقتصادي غير أن ما سنجده من المبالغة في ارتفاع السد وفى كم المياه المحتجزة وغير ذلك يخبرنا أن بناء في هذا الموقع وبتلك المواصفات كان ضمن خطة سياسية حيث:

١- أن إثيوبيا لديها أنهار وأحواض للأنهار تتراوح ما بين ١٩:١٧ سواء مستديمة أو موسمية، وأن عدد سكان إثيوبيا طبقاً لتقديرات ٢٠١٢ هو ٥و٨٦ مليون نسمة ويعيش حوالى ٤٠% من سكان إثيوبيا (حوالى ٩و٣٤ مليون نسمة) في حوض هذه الأنهار إذ إن أغلبية السكان تعيش فوق المرتفعات حيث المناخ الأفضل والمياه النقية والزراعات العضوية، كما أن هناك نسبة من السكان يعيشون خارج الأحواض، مثل نهر أشبيليه وجوبا المتجهين إلى الصومال، أو نهر أومو المتجه إلى كينيا.

(١) انظر من ص٩٦:٩٩ رشدى سعيد وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، مرجع سابق.

٢- أن إثيوبيا لديها ثلاثة عشر سداً على أنهارها حتى الآن، ومنها سد على نهر عطبرة أحد روافد النيل، وأن سد النهضة هو السد الرابع عشر وسوف يتلوه ثلاثة سدود أخرى إجبارية، بسبب كميات الطمي الهائلة التي تجرى مع مياه النيل الأزرق بسعات ٣٩، ٤٠، ٤٧ مليار م٣ وكل هذه السدود تخزن في أراضيها حوالى ٢٠٠ مليار م٣ من المياه، والحجة في أسباب التخزين هو توليد الكهرباء.

٣- أن تقرير مفوضية حوض النيل الذى صدر في شهر فبراير ٢٠١٤م عن أحوال دول حوض النيل لعام ٢٠١٢م وتقرير منظمة الأغذية والزراعة الدولية عام ٢٠١٠م بأن الموارد الإثيوبية من تدفقات المياه الجارية للأنهار والبحيرات تبلغ ١٢٢مليار م٣، لا يستخدم منها أكثر من ٣% فقط وأن ما يسقط على إثيوبيا من أمطار نحو٨٣٦مليار م٣ /سنوياً.

تكفيها وتجعلها تتربع على قمة الدول الإفريقية المصدرة للأغذية العضوية من هذه المياه وتفيض إلى النهر بعد أن تكون قد شحنت المياه الجوفية بحجم ٥و٧ مليار م٣ منها ٥و٥ من المياه المتجددة[١].

وتعتمد إثيوبيا على الأمطار في الغالب – فلديها ٢٠٠ مليون فدان قابلة للزراعة لا يزرع منها سوى ٣٠ مليون فدان فقط أغلبها زراعات مطرية، ونحن نتفهم حق إثيوبيا في التخطيط للتوسع الزراعي بالري المنتظم بعد أن أصابها الجفاف في عام ١٩٨٤م ونزح منها آلاف المواطنين بحثاً عن قطرة ماء واحدة.

ومشكلة إثيوبيا هي سوء إدارة هذا الماء الوفير، كما أنها دائمة الربط بين مواردها المائية وسياستها الخارجية فتشكل سياستها الخارجية وسيلة للضغط على أو للتفاهم مع (مصر والسودان) بحيث تتغير الأحوال مع تغير الأنظمة الحاكمة في الثلاث دول وبحلول عام ٢٠٥٠م سوف يصل نصيب الفرد في إثيوبيا (نافورة المياه) إلى ٧٠٠م٣ فقط، فالمشكلة ليست في نقص المياه وإنما في سوء الإدارة.

وكان تخطيط إثيوبيا لإنشاء أكثر من ٣٣ مشروعاً على أنهار (النيل الأزرق والسوباط وعطبرة) لكى تؤمن في المستقبل ما مقداره ٧مليار م٣/ سنوياً. (ولكن استناداً لمبدأ هيلسنكي لسنة ١٩٩٦م وهو من المبادئ التي صيغت في اتفاقية خاصة بالأنهار المشتركة حيث تنظم حقوق الاستخدام بين دول حوض النهر الواحد) توقفت هذه المشروعات في تلك الفترة[٢].

---

(١) محمد حسن عامر، محمد صفوت عبد الدايم، الأمن المائى والرؤية المستقبلية للتعامل مع السدود المقترحة لدول حوض النيل وخاصة سد النهضة الإثيوبى، مرجع سابق، ص ٣٧ .

(٢) رمزى سلامة، مشكلة المياه فى الوطن العربى – احتمالات الصراع والتسوية، مرجع سابق، ص٦١.

ولا نستطيع إغفال العلاقة (الإسرائيلية – الإثيوبية) وأثرها على أداءات إثيوبيا المائية ضد مصر بصفة خاصة ودول مصب نهر النيل (السودان الشمالي ومصر) اللتان تعتمدان على نهر النيل اعتماداً كبيراً. فلقد بدأت كل من إسرائيل وإثيوبيا بتطوير علاقاتهما (السياسية – والعسكرية – والأمنية – والثقافية). أما عن العلاقة المائية بين إسرائيل وإثيوبيا فبالرغم من إنكار كل من الدولتين هذه العلاقة إلا أنها موجودة، وتحاول إسرائيل من خلال تعاونها مع إثيوبيا تنفيذ عدد من المشروعات التي يصل عددها إلى ٤٠ مشروعاً مائياً على النيل الأزرق[١].

فكما ذكر الدكتور جمال حمدان في كتابه شخصية مصر يشعر البعض، أن علاقاتنا مع إفريقيا أو علاقات إفريقيا معنا، لا تخلو من حساسيات وعقد مركبة وأن فيها شيئاً من النفاق المتبادل وأكثر منه من اللاواقعية، وفى وقت ما بدا أن افريقيا أو أجزاء منها تلعب معنا لعبة المضاربة وتوازن القوى بين العرب ولإسرائيل، في محاولة انتهازية مكشوفة لأن تنتزع لنفسها أكبر مكاسب ممكنة من الطرفين على السواء[٢]. (وترى الباحثة أن إثيوبيا تكاد تكون حليفة لإسرائيل ضد مصر، ويظهر هذا في اختيارها لموقع إنشاء السد، وأيضاً في حجم المياه المحتجزة خلف السدود وهى الدولة التي لديها من الأمطار والأنهار ما يكفيها عن حجز تلك الكميات الضخمة من الأمواه) ونتحقق من ذلك من خلال ما ذكره الدكتور رمزي سلامة أنه:

كانت من قبل قد دارت المباحثات بين مصر وأثيوبيا حول فكرتين إحداهما مصرية والثانية إثيوبية، لفكرة الإثيوبية تتحدث عن سد تقيمه عند مخرج النيل الأزرق من بحيرة تانا، يرفع منسوب البحيرة مترين، فيوفر مخزوناً قدره سبعة مليارات، تكفى لمشروعات التوسع الزراعي غرب البحيرة.

بينما الفكرة المصرية كانت تتحدث عن إقامة خزان قبل موقع شلالات نيسان، يرفع منسوب التخزين في بحيرة تانا (١٠ أمتار) كاملة، ويوفر مخزوناً يعد بحوالي ٣٥مليار م٣ – وتشترك في الانتفاع بهذه المياه الهائلة كل من إثيوبيا والسودان ومصر بحصص يتفق عليها، وبشرط عدم المساس بالحقوق المكتسبة لمصر.

ووجاهة الفكرة أن الخزان على شلالات نيسان سوف يتوفر عنه نسبة كبيرة من فواقد البخر في بحيرة ناصر والتي تصل إلى عشرة مليارات م٣، بينما التخزين في بحيرة تانا آمن من أي

(١) سعد مسعد شحاتة، حماية الماء العذب ومطالب التنمية فى مصر، مرجع سابق.

(٢) جمال حمدان، شخصية مصر فى عبقرية المكان، الجزء الرابع، دار الهلال، ١٩٨٤م.

بخر بأي نسبة، بل إنه قابل للزيادة بفعل الأمطار وهذه الفكرة كانت فكرة قديمة منذ العشرينات من هذا القرن (١٩٢٠)[١].

ثانياً: المواصفات الحالية لسد النهضة:

كانت إثيوبيا تفكر بين الحين والآخر في إقامة مشروعات تستثمر بعض مياه هضبتها التي تغذى مياه نهر النيل، ويشكل نهر النيل الأزرق أهم المواضع التي تتوجه إليها المشروعات الإثيوبية وإلى جانب إثيوبيا ثمة دول إفريقية أخرى مثل كينيا وزائير لديها مشروعات مائية تبنى على الروافد والبحيرات الرافدة لنهر النيل.

ولقد حاولت إثيوبيا في بداية السبعينات تشييد منشآت على النيل الأزرق، وهو ما دفع مصر إلى التهديد باستعمال القوة ضد المشروع. ثم عادت إثيوبيا في عام ١٩٨١، وأعلنت أنها لن توقع أو تنضم إلى أية اتفاقات خاصة بحوض النيل وأنها تعتزم تنفيذ ٤٠ مشروعاً على مجرى النيل الأزرق.

والثابت أن الإدارة الأمريكية في محاولة منها للرد على مشروع السد العالي، وضعت في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات دراسات اقترحت فيها إثيوبيا إقامة ٢٦ سداً وخزاناً من شأنها أن تنقص ما مقداره ٤و٥ مليار م٣ من تدفق النيل الأزرق على حساب حصة كل من مصر والسودان من مياه النيل[٢].

(ولم تُخطر إثيوبيا أيًّا من دول المصب (خاصة مصر) وهى أكثر المتضررين من بناء سد النهضة كما لم تستشر مصر دول منابع النيل وأهمها إثيوبيا عند بناء السد العالي).

والذى اتخذت قرار بنائه دون التشاور مع إثيوبيا والتي عبرت عن احتجاجها في مذكرة سُلمت للخارجية المصرية في ٩/٢٣ /١٩٥٩م جاء فيها: (إن أي دولة نهرية تنوى القيام بإنشاءات كبيرة كتلك التي تقوم بها مصر يتوجب عليها بحكم القانون الدولي أن تخطر مقدماً الدول النهرية الأخرى وتتشاور معها)[٣].

---

(١) رمزى سلامة، مشكلة المياه فى الوطن العربى – احتمالات الصراع والتسوية منشأة المعارف، مرجع سابق، ص٦٢.

(٢) سعد مسعد شحاته، حماية الماء العذب ومطالب التنمية فى مصر – دراسة اقتصادية قانونية، ١٩٩٨، ص٢١٩.

(٣) رشدى سعيد، نهر النيل – نشأته واستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل، مرجع سابق، ص٢٨١.

وفى ٣١ مارس ٢٠١١ م تم توقيع عقد تنفيذ سد النهضة مع شركة سالينى الإيطالية وللإضافة فإن سد النهضة بتكلفة تقدر بحوالي ٨و٤ مليار دولار. وسد النهضة يتكون من سدين وليس سد واحد، السد الأول الرئيس يقع على مجرى النيل الأزرق بحوالي ٢٠ كيلومتر من الحدود السودانية وهو سد خرسانى بارتفاع ١٤٥ متراً وبطول ٨و١ كيلومتر ويقع أمامه بحيرة التخزين بمساحة (١٩٠٠كيلو متر مربع)، أما السد الجانبي فيقع أمام السد الرئيس بعدة كيلومترات. ويبلغ حجم التخزين ٧٤ مليار م٣. بالإضافة إلى فاقد التخزين عن طريق تسرب المياه المخزنة إلى باطن الأرض والتي تقدر بحوالي من ٢٠:٢٥ مليار م٣. أي أن إجمالي كميات المياه التي سوف يختزنها السد تبلغ ٩٥ مليار م٣. وهذه الكميات الهائلة من المياه سوف تحجز أمام السد كانت من المفروض أن تخزن أمام السد العالي، ولذلك فإن ملء سد النهضة سيؤدى إلى استنفاذ كامل لمخزون السد العالي بالإضافة إلى ٢٠ مليارم٣ إضافية من تصرفات النهر الوارد إلى مصر أثناء العام التالي للتخزين، وهذا سوف يؤدى إلى تناقص كبير في كهرباء السد العالي، ويؤدى إلى التوقف الكامل لها وهناك سيناريو، كيف يكون الحال إذا صادف سنوات الملء مع سنوات فيضان منخفض، بالطبع سوف يكون الوضع مخيفاً وسيبدأ العجز في السنة الثالثة للملء. وسيصل إلى أكثر من ٣٠مليار م٣ وسيستمر لعدة سنوات وبالتالي فإن إعادة ملء السد العالي مرة أخرى سوف يتطلب فترة زمنية طويلة تصل إلى ٢٠-٣٠ سنة.

والجدير بالذكر أن أثيوبيا تبالغ في احتياجاتها المائية، بالمبالغة في المساحات الصالحة للزراعة لديها، رغم غزارة أمطارها وكثرة أنهارها حيث يجرى على أرض أثيوبيا أحد عشر نهراً يصل حصادها (٩٠) مليار م٣ من الأمطار الغزيرة أي أحد عشر حوض نهر داخلي، غير روافدها النيلية، وتقدر احتياجاتها المائية الحقيقية بأنها لا تزيد عن (١٠) مليار م٣ /سنوياً بينما هي تطلب أضعاف ذلك، والجدير بالذكر أن المساحة التي تخل من أثيوبيا في حوض نهر النيل تبلغ ٣٠% من جملة مساحتها[١].

ومنذ أن أعلنت إثيوبيا في فبراير ٢٠١١م عن عزمها إنشاء سد على النيل الأزرق، وقد تغير اسم المشروع ومواصفاته عدة مرات، من سد الحدود (Border dam) ثم إلى (سد هيداسى Hidase dam) **ثم إلى مشروع إكس (x - project) ثم إلى سد الألفية الكبير (Grand millennium dam) ثم أخيراً وللمرة الرابعة ليصبح سد النهضة الإثيوبي الكبير (Grand Ethiopian Renaissance)**

(١) إبراهيم علي غانم، نيل الواحات كمشروع قومى لمصر وللتكامل مع دول حوض النيل، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة طنطا ٢٠١٣م، ص ٥٧.

وهذا السد هو أحد السدود الأربعة التي الرئيسية التي اقترحتها الدراسة الأمريكية عام ١٩٦٤م وهو على بعد ٢٠:٤٠ كم من الحدود السودانية بسعة تخزينية تقدر بحوالي ٥و١٦ مليار م^{٣}.

وقد احتفظت إثيوبيا بسرية عزمها إنشاء السد، ولم يكن مدرجاً بالخطة الخمسية لإثيوبيا أو في تصريح رسمي؛ إلى أن انشغلت مصر بأحداث ثورة ٢٥ يناير، وأعلنت في الصحف في ٦ فبراير ٢٠١١م عزمها على إنشاء السد.

وفى ٣١ مارس ٢٠١١ م وخلال مؤتمر صحفي لوزير المياه والطاقة الإثيوبي وقبل يوم واحد من توقيع عقد تنفيذ المشروع مع شركة سالينى الإيطالية، بدون مناقصة دولية وبمبلغ ٨و٤ مليون دولار أمريكي.

ومع تغير اسم المشروع كانت مواصفات المشروع أيضاً تتغير من حيث ارتفاع السد وبالتالي السعة التخزينية له والتي تغيرت من (١و١١ مليار م^{٣}) تبعاً للدراسة الأمريكية، إلى (٦٢مليار م^{٣}) وارتفاع ١٤٥م، ثم إلى ٦٧ مليار م^{٣} في ٢٠١٢م عند مستوى سطح الخزان عند التشغيل ٦١٠ متر، فوق سطح البحر.

ويقع السد في منطقة يغلب عليها الصخور المتحولة الغنية بالمعادن والعناصر المهمة مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس بإضافة إلى محاجر الرخام.

ولأن التكلفة الفعلية لسد النهضة نحو ٨ مليار دولار أمريكي، في نهاية المشروع. ولا تستطيع إثيوبيا تمويل السد بالاعتماد على قدراتها الذاتية، وقد أحجم البنك الدولي عن تمويل هذا السد، وذلك اتساقا مع السياسة العامة التي ينتهجها البنك الدولي، في السنوات الأخيرة بالعزوف عن تمويل السدود الكبرى، نظراً لعدم جدواها الاقتصادية – فضلاً عن أنها في الغالب تكون محل إثارة للمشكلات السياسية في حالة السدود المقامة على أنهار دولية[١].

فقد أعلن البنك الدولة أنه سوف لن يقدم أية مساعدات مالية أو فنية لأى مشروع مائي على نهر دولي، إلا بعد موافقة الدول المتشاطئة لهذا النهر الدولي (أي بعد أعمال شرط الإخطار المسبق) ومن جانبه اتهم البنك الدولي، الخطة الإثيوبية للتوسع في توليد الطاقة، واصفاً إياها بأنها غير واقعية – وانصبت اتهاماته في قطاع الطاقة إلى التوسع في نطاق شبكات التوزيع وإصلاح القطاعات الجارية.

(١) معتز سيد عبد الله وآخرون، ندوة قضية مياه النيل (جامعة القاهرة: السبت ١٥مارس ٢٠١٤م) ص٢٤٠

ولذلك فقد ذكرت الحكومة الإثيوبية انها تعتزم تمويل المشروع بالكامل بعد أن اتهمت مصر بأنها تحرض الدول المانحة بعدم المشاركة، والجدير بالذكر أن الحكومة الإثيوبية تعجز منذ عام ٢٠٠٦م عن استكمال بناء سد جيبى٣ (Gibe- 3). المتجه إلى نهر أومو المتجه نحو بحيرة توركانا في كينيا بسبب عدم توفر المبلغ المطلوب، والذى يصل إلى ٢ مليار دولار أمريكي.

والآن تضع الحكومة الإثيوبية نفسها في مأزق أكبر بإنشاء سد النهضة، ليصبح المطلوب توفيره حوالى ٧ مليار دولار أمريكي للسدين.

وكما هو معلن فإن الفترة الزمنية المقررة للمشروع هي ٤ سنوات أي عام ٢٠١٧م ومن المتوقع أن تستغرق ثلاث سنوات إضافية للانتهاء من بناء سد النهضة كما هي العادة في السدود السابقة.

وكان من المفترض – حسب المواصفات المعلنة للسد – أن يمتد حقن التربة إلى مسافة ١٠٠متر، لكن هناك شك أن تكون إثيوبيا قد انتهت من جميع أعمال الحقن – بيد أنها سارعت بوضع جزء من الخرسانة على سطح الأرض من أجل كسب الوقت وفرض الأمر الواقع على مصر.

(وهو الأمر الذى يجعل معامل الأمان أقل) وقد بدأت أعمال التحويل المؤقت لمجرى النيل الأزرق في ٢٨ مايو ٢٠١٣م لمواصلة عملية بناء الجسم الرئيسي لسد النهضة، بما في ذلك أعمال حفر قناة التحويل، ومدخل ومخرج قناة التحويل، للسد المؤقت على أن تعود مياه النهر إلى مسارها الطبيعي بعد الانتهاء من إنشاء السد.

ومن الناحية الموضوعية، يتعين النظر إلى سد النهضة بوصفه مشروع هندسي، يراد من وراء تنفيذه تحقيق أغراض سياسية واستراتيجية، تخدم المصالح الإثيوبية، وتأتى على حساب المصالح القومية المصرية.

ثالثاً: أبرز الفوائد المرجوة من سد النهضة كما حددها الخبراء :

١- الفائدة الكبرى إثيوبيا من سد النهضة هو إنتاج الطاقة الكهرومائية (٥٢٥٠ميجاوات) التي تعادل ما يقرب ثلاثة أضعاف الطاقة المستخدمة حالياً.

٢- توفير المياه لسكان منطقة «بنى شنقول جوميز» على مدار العام، والتي قد تستخدم جزء منها في أغراض الشرب والزراعة المروية المحدودة.

٣- التحكم في الفيضانات التي تصيب السودان خاصة عند سد الروصيرص[١].
٤- تخزين طمى النيل الأزرق، الذى يقدر بحوالي ٤٢٠ مليار م٣/سنوياً، مما يطيل عمر السدود السودانية والسد العالي.
٥- قلة البخر نتيجة وجود بحيرة السد على ارتفاع حوالى ٥٧٠ إلى ٦٥٠متر فوق سطح البحر (إذا ما قورن بالبخر في بحيرة السد العالي (١٦٠م :١٧٦م) فوق سطح البحر.
٦- تخفيف حمل وزن المياه المخزنة عند بحيرة السد العالي، والتي تتسبب في بعض الزلازل الضعيفة.

رابعاً: أضرار سد النهضة بالنسبة لإثيوبيا :

١- التكلفة العالية والتي تقدر بنحو ٨و٤ مليار دولار أمريكي والتي تصل إلى ٨ مليار.
٢- تهجير نحو ٢٠- ٣٠ ألف مواطن من منطقة البحيرة.
٣- نتيجة للإطماء الشديد (٤٢٠ألف متر مكعب/سنوياً) وما يتبع من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء – وتناقص في كفاءة السد تدريجياً وقصر عمره.
٤- زيادة تعرض السد للانهيار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق والتي تصل في بعض أيام شهر سبتمبر إلى ما يزيد عن نصف مليارم٣ يومياً ومن ارتفاع يزيد عن ٢٠٠٠متر ونحو ٦٠٠متر عند السد، مما قد يؤدى إلى انهيار السد وفى هذه الحالة سوف يلحق الضرر الشديد بالقرى والمدن السودانية حتى الخرطوم التي قد تجرفها المياه بطلاقة تشبه التسونامي.
٥- زيادة فرص حدوث زلزال بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان نظراً لوزن المياه التي لم تكن موجودة في المنطقة من قبل والذى قد يصل إلى ٧٤بليون طن علاوة على وزن السد الصخري في تلك البيئة الصخرية المتشققة.
٦- فقد السودان للطمي الذى يخصب الأرض الزراعية حول النيل الأزرق والذى يعد المصدر الرئيسي لتغذية النباتات وعدم تعود السودانيون على استخدام الأسمدة الزراعية.
٧- تلوث مياه بحيرة السد نتيجة تخزينها أعلى صخور غنية بالمعادن، والعناصر الثقيلة[٢].

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق

وبالرغم من المشكلات السابقة فإن فريقاً من الخبراء المتخصصين في علوم الجيولوجيا يرى أن الموقع الجغرافي الحالي لسد النهضة هو الأفضل جيولوجياً في منطقة حوض النيل الأزرق، حيث الارتفاعات المنخفضة نسبياً (متوسط ٦٠٠ متر فوق سطح البحر) وبالتالي ظهور صخور القاعدة الصلبة (المتحولة) أكثر من أي مكان آخر في الحوض[١].

خامساً: التأثيرات التي ستنتج على مصر

فمن جراء إنشاء هذا السد، تؤكد الدراسات التي أجراها أساتذة جامعة القاهرة، والتي تم تأكيدها بالدراسات العالمية والتقارير الإثيوبية، أنه في فترة ملء السد إذا تزامن هذا مع فترة الفيضان أقل من المتوسط فإن مصر لن تستطيع الحصول على حصتها وقد يصل العجز إلى ٣٤% من الحصة (١٩مليارم^{٣})، وأيضاً لأن التخزين في بحيرة ناصر خلف السد العالي قرني، فإن تأثير أي نمط للسحب من إيراد النهر يكون تراكمياً، أي أن تأثير السحب قد لا يكون ملحوظاً في حينه، ولكن يظهر تأثيره مجمعاً فجأة عند استنفاذ المخزون الاستراتيجي للبحيرة أثناء فترات الجفاف؛ وبناء عليه فإنه من الممكن حدوث نتائج كارثية، إذا حدث فترة جفاف تالية لملء سد النهضة، وأيضاً أنه بفرض ملء السد بأقل خسائر، وهو احتمال ضعيف، فإن مرحلة تشغيل السد تعتمد على تعظيم الطاقة الكهرومائية المنتجة، وهو يتعارض في بعض الأحيان، في خلال فترة فيضان أقل من المتوسط المعروف، وبالتالي سوف يتم حجز المياه وتخزينها لرفع مستوى المياه في السد لتشغيله، وبالتالي سوف يتم تقليل المنصرف من خلف السد إلى السودان ومصر وهو ما يهدد حصة مصر للتغير.

إن ملء البحيرة خلف سد النهضة بهذا الكم الهائل من المياه – حتى لو قدرنا أنه يمكن أن يحدث خلال خمس سنوات – فهذا يعنى استقطاع ١٥ مليار من حصة مصر والسودان وبالأحرى مصر فقط (لأن سدود السودان الروصيرص ومروى وخشم القربة) سوف تحجز حصة السودان من المياه أولاً قبل أن تصل إلى مصر. أما إذا قررت إثيوبيا ملء السد في خلال ثلاث سنوات فإن هذا يعنى خصم ٢٥مليار م٣ /سنوياً وهو ما يعنى دماراً كاملاً لمصر.

وتشير الدراسات الفنية الأولية التي أُعدت لتقييم سد النهضة أنه مقام على منحدر شديد الوعورة، وبالتالي فإن احتمالات انهياره عالية للغاية ومعامل أمانه لا يزيد عن ١,٥ درجة مقارنة بالسد العالي الذى يصل إلى ٨ درجات، وبالتالي فإنه في حالة انهياره، فسوف يؤدى إلى

(١) مساعد عبد العاطى شتيوى، مبادئ القانون الدولى الحاكمة لإنشاء السدود على الأنهار الدولية، دراسة تطبيقية على سد النهضة، دار النيل للنشر والطباعة والتوزيع، الجيزة، ٢٠١٦م، ص ٢٠٩.

انهيار سد الروصيرص وسد سنار إلى جانب سد مروى الواقعين داخل الأراضي السودانية، بما يعنى أنه سوف يمحو مدينه الخرطوم من الوجود، ويستمر دماره إلى لجميع المدن التي تقع شمالها وصولاً إلى السد العالي ومدينة أسوان.

وتؤكد الدراسات أنه في حالة انهيار سد النهضة سوف تكون النتائج كارثية على السد العالي، حيث إن كميات كبيرة من المياه ستصله في زمن قصير نتيجة انهيار سد النهضة سيصل إلى «١٨ يوم تقريباً» مما يستحيل التعامل معه في حالات التشغيل العالية، أو حتى حالات التشغيل في حالات الطوارئ، حيث إن بحيرة السد يجب أن يكون بها سعة تخزينية فارغة ما بين (٢٤) و(٥٨) مليار م٣، قبل وصول كميات المياه الناتجة من انهيار سد النهضة، كما أنه سيغمر ما يقرب من ٢٤ ألف كم٢ من الأراضي الزراعية والمباني السكنية على طول المسافة ما بين سد النهضة والسد العالي[١].

المخاطر على قطاع الزراعة المصري:

يشير الخبراء إلى أن النقص في كميات المياه الواردة إلى مصر بسبب سد النهضة، من شأنها التأثير السلبى على حجم الرقعة الزراعية، حيث من المتوقع أن يتم حرمان ٣-٥ ملايين فدان مصري من الزراعة، وتؤدى تلك التأثيرات إلى نتائج بيئية واجتماعية خطيرة فكل (٤-٥) مليار م٣ عجز من المياه يعادل بوار مليون فدان زراعي. ومن ثم تشريد (٢) مليون أسرة وفقدان ١٢% من الإنتاج الزراعي، وبالتالي زيادة الفجوة الغذائية بمقدار (٥) مليار جنيه. ويترتب على كل ما سبق تعرُض الأمن الغذائي المصري للخطر الشديد.

وكذلك، يترتب على انخفاض كميات المياه المتدفقة إلى مصر؛ وزيادة تلوث المياه والملوحة، وعجز في مآخذ محطات مياه الشرب نتيجة انخفاض المناسيب وتناقص شديد في السياحة النيلية، وزيادة تداخل مياه البحر في الدلتا مع المياه الجوفية، وتدهور نوعية المياه في البحيرات الشمالية؛ فضلاً عما يصاحب ذلك من مشاكل اجتماعية بالغة الخطورة.

كما أن إقامة «سد النهضة» ستؤدى إلى زيادة البخر بمقدار نصف مليار م٣ سنوياً على أقل تقدير، وذلك على عكس ما كان يثار من قبل، من أن السد سيؤدى توفير مياه البخر من السد العالي. وقد أكد «د. نادر نور الدين» أستاذ الزراعة بجامعة القاهرة، أن تقليل حصة مصر السنوية من مياه النيل جراء تشييد سد النهضة، سيترتب عليه نقص المساحة الزراعية بصفة عامة؛ وبناء عليه:

---

(١) معتز سيد عبد الله وآخرون، ندوة قضية مياه النيل (جامعة القاهرة : السبت ١٥مارس ٢٠١٤م) ص٢٥٠.

١- تأثر القطاع الزراعي على النحو التالي :

أ- تقليل مساحات الزراعات المستهلكة للمياه مثل القصب وبالتالي زيادة فجوة السكر بنسبة ٣٢%.

ب- تقليل مساحات الأرز وهو محصول الحبوب الوحيد الذى نكتفى منه ذاتياً ومعه الموز والخضروات الورقية.

ج- تملح مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية المصرية بسبب نقص كيات المياه المخصصة للزراعة؛ وأيضاً نقص كيات المياه المخصصة للزراعة؛ وأيضاً نقص المياه المخصصة لغسيل تراكمات الأملاح من الأراضي الزراعية.

د- ايقاف جميع مشروعات استصلاح الأراضي والتوسع الزراعي في مصر ونقص كبير في كميات مياه المصارف الزراعية.

ه- زيادة الفجوة الغذائية المصرية إلى ٧٥% من إجمالي احتياجاتنا من الغذاء بدلاً من ٥٥% حالياً.

و- نقص كيات منياه النيل المتدفقة إلى البحر المتوسط وبالتالي زحف المياه المالحة للبحر إلى أراضي الدلتا والمياه الجوفية.

ز- ارتفاع معدلات تصحر الأراضي الزراعية وزيادة تركيز التلوث في النيل والترع والمصارف بسبب نقص التدفقات المائية[١].

ح- زيادة هشاشة الترب الزراعية المصرية أمام تغيرات المناخ وارتفاع درجات حرارة كوكب الأرض؛ بما يؤدى إلى نقص غلة الفدان من أغلب الحاصلات التي تتأثر بزيادة تركيز الأملاح والتلوث وارتفاع درجات الحرارة.

ط- تحميل الاقتصاد المصري بأعباء اضافية لإنشاء محطات تحلية على البحر المتوسط تخصص للاستهلاك المنزلي والصناعي والسياحي في المدن الساحلية ولتوفير مياه للزراعة.

ي- ارتفاع نسب البطالة في مصر بسبب نقص المساحة الزراعية؛ وخاصة في الحاصلات التي يتبعها صناعات عديدة مثل قصب السكر، والصناعات الغذائية العديدة.

ك- التأثير على كميات المياه الجوفية ومنسوبها على جانبي المجرى النهري، وأيضاً التأثير على المشروعات العمرانية الجديدة.

---

(١) المرجع السابق.

ل- تراجع معدلات الدخل القومي بسبب نقص الناتج الزراعي وتراجع معدلات التنمية في الريف وتوقف برامج محاربة الفقر.

٢- التأثيرات السلبية على قطاع توليد الكهرباء في مصر:

تشير الدراسات إلى أنه سيصاحب العجز المائي في مصر الذى سيترتب على تشييد سد النهضة؛ نقص في إنتاج الطاقة الكهرومائية المتولدة من السد العالي (وجميع المنشآت الواقعة بعده) في حدود ٤٠% لمدة ٦سنوات أيضاً. إن عدم امتلاء بحيرة ناصر بالمياه؛ سيؤدى إلى انخفاض أو انعدام التوليد المائي للكهرباء، وبذلك تكون كهرباء إثيوبيا في الواقع على حساب كهرباء مصر، بالإضافة إلى ضخ المياه لمصر على صورة حصة يومية تتوقف على قدر احتياج إثيوبيا للكهرباء؛ فيتحول النهر إلى ترعة يصرف فيها ماء مقنن بأوامر إثيوبيا، ولا يصبح لبحيرة ناصر أي أهمية مائية؛ ولا للسد العالي؛ الذى سيكون هدمه أفضل لتوفير البخر من بحيرة ناصر وتدفق حصة مياهنا من سدود إثيوبيا إلى داخل البلاد يومياً في ترعة النيل بدلاً من نهر النيل

وإذا ما وصلنا إلى هذا السيناريو المشئوم؛ سيكون من الواجب على مصر إبلاغ لإثيوبيا باحتياجاتها مسبقاً في قطاعات الشرب والزراعة والمنازل والصناعة والمحليات التي تتفضل بصرفها لنا يوماً بيوم؛ وكأنه ليس نهراً دولياً بل لإثيوبياً صرفاً.

٣- تأثير «سد النهضة الإثيوبي» على السد العالي في مصر:

تشير الدراسات أن سمة تأثيرات سلبية ستلحق بالسد العالي متى أكتمل بناء سد النهضة ومنها:

سوف تقل التصرفات التي تصل السد العالي أثناء فترة ملء سد النهضة، ويعتمد ذلك على معدل الملء.

سوف تقل التصرفات التي تصل السد العالي بمقدار البخر من سد النهضة، في حالة التشغيل العادية لسد النهضة (بافتراض أن الغرض الرئيسي للسد هو توليد الكهرباء).

تغير معدل التصرفات الشهرية التي تصل للسد العالي وسوف بعمل السد العالي على مناسيب أقل وتعتمد قيمة الانخفاض على قواعد الملء والتشغيل لسد النهضة[1].

(١) المرجع السابق، ص٢٥٣.

يعتمد الانخفاض في مناسيب ومحتويات السد العالي على حالة الفيضان فإذا كان الإيراد منخفضاً؛ ازداد التأثير حدة، سوف تتأثر الكهرباء المولدة بالسد العالي سلباً كونها تعتمد بصفة أساسية على مقدار الضاغط على التربينات، وسوف تقل طبقاً لإنخفاض منسوب الأمام.

وتؤكد الدراسات أن النتائج كارثية على السد العالي في حالة انهيار سد النهضة، حيث إن كميات كبيرة من المياه ستصله في زمن قصير نتيجة انهيار سد النهضة (حوالى ١٨ يوماً) مما يستحيل التعامل معه في حالات التشغيل العالية، أو حتى في حالات التشغيل في حالات الطوارئ، حيث إن بحيرة السد يجب أن يكون بها سعة تخزينية فارغة ما بين (٢٤، ٥٨) مليار م٣ قبل وصول المياه الناتجة من انهيار سد النهضة، كما انه سيغمر ما يقرب من ٢٤ ألف كم ٢ من الأراضى الزراعية والمبانى السكنية على طول المسافة ما بين سد النهضة والسد العالي.

٤- المخاطر الخارجية - الإستراتيجية لسد النهضة على مصر

من القراءة السياسية لسد النهضة على مصر فبالاضافة إلى التأثيرات السلبية المباشرة على الأمن القومى المصرى بمفهومه الشامل؛ وعلى الأمن المائي بصفة خاصة، وعطفاً على كل ما سبق، نقدم قراءة سياسية لسد النهضة من خلال المعادلة التالية:

التكلفة العالية للسد + الطبيعة الجيولوجية للأرض غير المناسبة +الإنحدار الشديد والطبيعة الطبوغرافية + تهجير السكان المحليين في بنى شنقول (حوالى ٣٠ ألف) + إغراق حوالى نصف مليون فدان قابلة للزراعة في إثيوبيا + إغراق بعض المناطق التعدينية المهمة في إثيوبيا + إحتمالية إنهيار السد + التدهور البيئى لبحيرة السد = الهدف من السد هو الضغط والإبتزاز السياسى لمصر.

ولعل هذه المعادلة السياسية تفرض تساؤلاً حول المقاصد والنوايا الإثيوبية من وراء بناء سد النهضة؛ ولا سيما في ضوء تدنى الجدوى الاقتصادية والفنية والهندسية والجيولوجية والبيئية والكهربية لسد النهضة بوصفه مشروعاً تنموياً لتوليد الطاقة الكهربية؟ بعبارة أخرى؛ ماهى الأهداف الإثيوبية من وراء بناء سد النهضة؟.

فتحليل السلوك الهيدروبوليتيكى الإثيوبي إزاء قضية سد النهضة، يكشف عن تسييس لإثيوبيا لمسألة مياه النيل بهدف فرض السيطرة الإقليمية على نهر النيل[1]. وبمكن إستنتاج ذلك من خلال الحقائق والمعطيات التالية:

(١) المرجع السابق

١- تسعى إثيوبيا لفرض الهيمنة «الهيدرو بوليتيكية» على النظام الإقليمى لحوض النيل. بمعنى ترجمة الهيمنة الهيدروليكية إلى هيمنة هيدروبوليتيكية وهيدروإستراتيجية. ذلك أن إثيوبيا تدرك أنها صاحبة فضل ومنة ــ مائياً وهيدروليكياً ــ على حوض النيل، إنطلاقاً من الحقائق الهيدروليكية والطبوغرافية لنهر النيل. فمن المعروف أن ٢و٣٢ % من مساحة الدولة الإثيوبية تقع في نطاق الحيز الجغرافى لحوض النيل، كما أن ٧و١١% من إجمالي حوض النيل يقع في الأراضى الإثيوبية، فضلاً عن أن المرتفعات الإثيوبية تستقطب حوالى ٥و٣٥% من إجمالي حجم الهطول المطرى على حوض النيل (حوالى ٥٩٠مليار م٣/سنوياً من إجمالي الهطول المطرى المقدر بنحو ١٦٦١ مليارم٣/سنوياً. والأهم من ذلك أن ٥و٨٤ % من إجمالي الإيراد المائي السنوى لنهر النيل يتدفق من المنابع الإثيوبية (٧١) مليار م٣ من جملة (٨٤) مليارم٣. وبطبيعة الحال تدرك الدولة الإثيوبية حقيقة الوضع الهيدروليكى الذى يحقق لها قدراً من «الهيمنة المائية» ومن ثم، فهى تشعر بأن لها الفضل الأكبر في الإيراد المائي لنهر النيل، ومن ثم تسعى إثيوبيا– تاريخياً وتزايدت تلك المساعى حالياً – إلى ترجمة تلك الهيمنة الهيدروليكية إلى «هيمنة هيدروبوليتيكية وهيدروإستراتيجية» على النظام الإقليمى لنهر النيل.

٢- ويقصد بالهيمنة الهيدروبوليتيكية «تنازع الإرادات والمصالح السياسية والجيوستراتيجية بين دول المنابع ودول المصب، حيث تستخدم دول المنابع المياه للحصول على مزيد من المياه» فالهيمنة يمكن أن توفر النظام والإستقرار وضمان تدفق المياه للدول الكبرى، وعلى الجانب الآخر، فإن الهيمنة قد تكون مصحوبة بتكاليف باهظة بالنسبة للدول الأضعف في المعادلة مثل عدم السيطرة على القرارات الخاصة بتنظيم وإدارة النهر، وعدم التخصيص الملائم للمياه. وهو ما نتج عنه توترات سياسية قد تفتح الباب لدرجات مرتفعة الحدة من الصراع المائي. ويلاحظ أن صور الهيمنة السلبية هي الأكثر إنتشاراً في الأحواض المائية للشرق الأوسط.

٣- ويعد سد النهضة واحداً من الآليات الإثيوبية المهمة التي تسعى من خلاله تحقيق حلم الهيمنة الهيدروبوليتيكية على النهر.

ولتأكيد الهيمنة الهيدروبوليتيكية على النهر (مائياً وسياسياً)، تنوى إثيوبيا أربعة سدود أخرى على مجرى النيل الأزرق لإحكام السيطرة لنهر النيل المتدفق إلى مصر. السد الثاني والذى يقع خلف سد النهضة، هو سد «منديا mendiya» ويبعد عن نهاية بحيرة سد النهضة بأقل من ١٠٠كم. وبنفس المسافة يأتى السد الثالث وهو سد «باكوأبو bako ambo» ثم السد

الرابع على بعد ١٠٠كم أخرى وهو سد «كارادوبى kara dobi» ثم أخيراً، ولضمان رفع منسوب المياه في بحيرة تانا منبع النيل الأزرق أو لتحويل مجرى النهر وقتما يشاؤون سأتى السد الخامس بنوعيته الخاصة السابقة وهو سد «تشارا تشارا chara chara» وقد قامت إثيوبيا بتعديل المواصفات الفنية لتلك السدود الأربعة بحيث أصبحت سعتها التخزينية ٢٠٠مليار م٣ بدلاً من ٥٠ مليار م٣. وذلك في تحد سافر للمصالح المائية المصرية؛ وتهديد بالغ للخطورة على الأمن المائي المصرى[١].

وبصفة عامة، تؤكد تصريحات المسؤلون الإثيوبيون أن إثيوبيا تسعى من وراء تشييد تلك المشروعات الكهرومائية إلى الإستفادة من إمكاناتها الطبيعية والطبوغرافية والهيدروليكية الهائلة في توليد الطاقة الكهربائية، وتوسيع إمداد مواطنيها بخدمات الكهرباء. ومن ثم تحقيق وفورات إقتصادية تعينها على تحقيق المتطلبات التنموية الشاملة، من خلال مشروعات الربط الكهربائى المقترح مع السودان وجيبوتى، واليمن، وأوغندا، ومصر.

بيد أن المساعى الإثيوبية الحقيقية (الخفية) من وراء تلك السدود ترمى إلى تحقيق «الهيمنة الهيدروبوليتيكية» على مصر؛ ومحاصرة وتطويق مصر مائياً، ومن ثم، سياسياً وإستراتيجياً في محيط دائرتها النيلية؛ وذلك وفق مخطط صهيو- أمريكي يهدف إلى تضييق الخناق على الدولة المصرية من خلال محاصرتها في الشمال الشرقى بإسرائيل ومشكلات الحدود مع غزة، من ناحية، وكذا محاصرتها من الجنوب عن طريق إثيوبيا، وذلك بهدف فرض تسويات سياسية وإستراتيجية على مصر، وتغيير معادلة التوازن الإستراتيجى في منطقة الشرق الأوسط لتصبح الزعامة إسرائيلية[٢] خالصة، وكذا في منطقة حوض النيل لتصبح الزعامة إثيوبية خالصة، وكل ذلك بدعم ومباركة أمريكية.

وللتدليل على أن هدف إثيوبيا من بناء سد النهضة هو إحكام السيطرة السياسية والهيمنة الهيدروبوليتيكية على مصر، النظر في كفاءة سد النهضة الكهربية.

فالهدف الأساسى (المعلن) من بناء سد النهضة هو إنتاج طاقة كهربائية بغرض التصدير للدول المجاورة. ويبلغ إجمالي إنتاج الكهرباء المتولدة منه ٦٠٠٠ ميجاوات، وتصبح كفاءة السد ١٠٠% إذا أمكن تشغيل جميع وحدات إنتاج الكهرباء ٢٤ ساعة يومياً طوال العام (٣٦٥) يوم في السنة، وفى هذه الحالة؛ يكون إجمالي الطاقة المنتجة سنوياً هو (٥٢٥٦٠) جيجا وات، بينما المتوقع إنتاجه من السد حوالى ١٥٠٠٠جيجاوات/سنويًا في يونيو ٢٠١٧م، وهذه الكفاءة تعادل

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق ص٢٦٩

٥و٢٨% فقط من السعة الكلية في حالة إنتاج (٦٠٠٠) ميجاوات. و٣٣% في حالة إنتاج (٥٢٥٠) ميجاوات وفى جميع الأحوال؛ تعتبر كفاءة السد منخفضة سواءً بالمعايير الإثيوبية أو مقارنة بمعايير السدود الدولية. حيث إن متوسط كفاءة المشروعات الإثيوبية حوالى ٥و٥٧%، وتبلغ متوسط كفاءة السدود عالميًا حوالى ٥٥%. وترجع إنخفاض الكفاءة إلى المبالغة في زيادة إرتفتع السد والسعة التخزينية؛ وهو ما يثبت صحة مقاصد الهيمنة السياسية المرجوة من السد؛ إذ كان من الممكن تخفيض حجم الإستثمار الكلى للمشروع الحالى بما يقرب من ٥٠% من خلال بناء سد أصغر مع كفاءة عالية وخطورة أقل على السودان ومصر في حالة فشل أو إنهيار السد للأسباب الجيولوجية سالفة الذكر.

ففى حالة بناء السد بكفاءة ٦٠%، فإنه يمكن الحصول على المستهدف من الكهرباء (١٥١٢٨) جيجاوات /سنوياً من خلال ٨ وحدات فقط بدلاً من ١٦ وحدة، وبتكلفة أقل بحوالي ٤٥-٥٠ %. وهذا ما يؤكد أن خصائص السد في الدراسة الأمريكية كانت أكثر ملائمة وأكثر كفاءة؛ وأقل تكلفة، وهو ما يثبت صحة الفرض القائل بأن الهدف من سد النهضة بهذه المواصفات الفنية هو الإضرار بمصالح مصر؛ والضغط عليها؛ وتوكيد «الهيمنة الهيدروبوليتيكية» لإثيوبيا[1].

وبإختصار فإن المبالغة في إرتفاع سد النهضة وحجمه – لتحقيق هدف السيطرة والتحكم السياسى – جاءت على حساب كفاءة السد الكهربائية.

بيد أن «اللجنة الوطنية الأثيوبية للخبراء (NPOE) » أكدت أن ما يروج له المصريون من مزاعم سياسية ليس صحيحاً.

وسوف نفند مزاعم تلك اللجنة (المزعومة) من خلال استعراض دراسات قام بأعدادها أحد الخبراء الأثيوبيين المقيمين بالولايات المتحدة؛ والتي يؤكد فيها المبالغ غير المبررة من الناحية الهندسية في حجم السد. فقد أكد آسفاو بيينيه «ASFAW BEYENE» – أستاذ الهندسة الميكانيكية ومدير مركز الطاقة المتجددة في جامعة سانت دييجو بالولايات المتحدة الأمريكية؛ وهو إثيوبى الجنسية، حيث تساءل هذا الخبير مستنكراً: «ما الداعى من بناء سد بهذا الإرتفاع؛ وبتلك السعة التخزينية للبحيرة إذا كان الغرض منه توليد الكهرباء فقط؟».

وفى دراسة أخرى أجراها الخبير الإثيوبي ذاته، أكد على عدم جدوى سد النهضة من الناحية الكهربائية وتدنى كفاءته في توليد الطاقة الكهربائية، وذلك بسبب المبالغة الزائدة في حجم وإرتفاع السد.

---

(١) المرجع السابق

تسعى إثيوبيا إلى فرض أمر واقع جديد على الأرض. فالتحركات الإثيوبية الحثيثة بشأن إنشاء السدود ترمى إلى ترسيم صورة جديدة لواقع الوضع الهيدروليكى – المائي في حوض النيل. فمنذ نهاية خمسينيات القرن المنصرم وحتى الآن؛ تعبر التحركات الإثيوبية عن رغبة في فرض أمر واقع على الأرض عبر سلسلة من المشروعات التي بدأتها بالتعاون مع المكتب الأمريكى لإستصلاح الأراضى الزراعية "US BUREAU OF RECLAMINATION" وقد نزايدت وتيرة التحركات الإثيوبية الرامية إلى إنشاء السدود على روافد حوض النيل خلال السنوات العشر الأخيرة، فأتمت بناء سد تيكيزى "TEKEZE HYDRO POWER DAM" وسد بليسة " HYDRO POWER DAM BELEESSE" وقد شرعت مؤخراً في بناء «سد النهضة» كل ذلك دون الرجوع إلى دولة المصب (مصر) وقد تجلت سياسة «فرض الأمر الواقع» من الجانب الإثيوبي في قضية سد النهضة بوضوح حينما تم تشكيل اللجنة الثلاثية لتقييم السد في عام ٢٠١٢م، حيث أصر الإثيوبيون على النص في الوثائق والمذكرات الأولية والتمهيدية على «أن سد النهضة هو سد قيد الإنشاء»، ورفض الإثيوبيون بشكل قاطع الصيغة المقترحة من الجانبان المصرى والسودانى؛ والتي تقضى بأنه «سد مزمع إنشاؤه»؛ وأضطر المفاوض المصرى – ضمن سلسلة طويلة من الأخطاء والإخفاقات التفاوضية – أن يقبل بالنص الإثيوبي(١).

إن الجانب الإثيوبي يتعمد في رسائله؛ سواء عبر المسؤلين أو الدبلوماسيين؛ ممارسة حرب نفسية على الجانب المصرى مفادها أنه لا فائدة أمام مصر سوى الإقرار بالأمر الواقع؛ وهو أن سد النهضة لن يتوقف العمل به بغض النظر عما ستسفر عنه اللجنة الثلاثية. وقد سعت إثيوبيا في إطار سياسة فرض الأمر الواقع – إلى إفشال المفاوضات والمباحثات التي دارت في إطار «اللجنة الفنية لتقييم آثار سد النهضة» (اللجنة الثلاثية)؛ والتي بدأت منذ عام ٢٠١٢م؛ والتي ضمت في عضويتها عشرة من الخبراء الفنيين (إثنين من مصر ومثلهما من كل من السودان وإثيوبيا فضلاً عن أربعة خبراء دوليين)؛ والتي تشكلت لبحث المسائل الفنية المتعلقة ببناء وملء وسياسات تشغيل سد النهضة.

وفى حقيقة الأمر فإن الفشل في المفاوضات المائية في حوض النيل يعود إلى وصول تلك المفاوضات إلى طريق مسدود، بسبب إستنفاد الوقت والجهد والموارد المالية في مفاوضات ذات معادلة صفرية، فالجميع خاسر في معادلة التفاوض المائي النيلية.

إن «سياسة فرض الأمر الواقع» التي ترسخ لها إثيوبيا في النظام الإقليمى لحوض النيل، والتي تهدف من خلال التوكيد على تسيدها لذلك النظام؛ وأنها صاحبة اليد الطولى والعليا فيه،

(١) المرجع السابق

إن هذه السياسة قد تستخدم آليات وأدوات غير مدروسة العواقب؛ وآية ذلكم تلك التأثيرات السلبية التي سيلحقها سد النهضة على الزراعة في منطقة السد (بنى شنقول – جوميز) حيث تؤكد الدراسات أن البحيرة التي ستتكون أمام سد النهضة ستؤدى إلى إغراق حوالى نصف مليون فدان من أراضى الغابات؛ والأراضى الزراعية القابلة للرى؛ وهذه الأراضى يصعب تعويضها نظراً لأن الأراضى الصالحة للزراعة في منطقة حوض النيل الأزرق الإثيوبي محدودة بطبيعتها؛ بسبب الخصائص الجيولوجية والطبيعة الجبلية والصخرية لتلك المنطقة؛ فضلاً عن عدم وجود مناطق أخرى قابلة للرى.

وتتسم التحركات الإثيوبية بالإنفرادية والأحادية الجانب وعدم التنسيق مع دول الحوض وخاصة مصر والسودان. حيث لا تعتقد إثيوبيا في وجوب إعمال (شرط الإخطار المسبق) قبل تنفيذ مشروعاتها المائية على روافد نهر النيل، وتصر على **حقها المطلق** في التصرف في جزء النهر الواقع في أراضيها دون الرجوع إلى مصر أو أي دولة أخرى من دول الحوض، إيماناً منها بنظرية «الإختصاص الإقليمى المطلق» والتي تعرف أيضاً بنظرية هارمون (Harmon Doctrine) والتي تذهب إلى أن للدول النهرية الحق المطلق في إتخاذ كافة التدابير في إستخدام جزء النهر الواقع في أراضيها، ودون أن تأخذ أي إعتبار لما يترتب على ذلك من أثر على الدولة (أو الدول) الواقعة في أدنى النهر.

وفى هذا الإطار، فقد أكد البروفيسور «جابرى سيلاس زيودى» – الأستاذ بجامعة أديس أبابا – في المحاضرة التي ألقاها ضمن فعاليات مؤتمر نهر النيل الذى نظمته جامعة تل أبيب في مايو ١٩٩٧، أن وجهة نظر الإثيوبيين تجاه مسألة النيل، تتمحور في إن إثيوبيا؛ ومنذ عام ١٩٥٠م؛ تؤكد على حقها في مياه النيل لإحتياجاتها. ومن ثم، يحق لها أن تفند أياً من المشروعات التي إنتهت إليها الدراسة التي أُعدت بمكتب الإستصلاح الأمريكى.

ولقد تناول البروفيسور «هارلود ماركوس» الأستاذ بجامعة ميتشجان الأمريكية موضوع مشاريع المياه في إثيوبيا في محاضرة ضمن مؤتمر نهر النيل الذى نظمته جامعة تل أبيب في مايو ١٩٩٧م ذكر فيها أن الإثيوبيون قد هددوا مراراً بعمل مشروعات لمنع تدفق مياه النيل الأزرق، وذلك للحصول على تنازلات من مصر، **وأن الإمبراطور «هيلاسيلاس»** كان يأمل في عمل مثل تلك المشروعات لتوليد الكهرباء اللازمة لمشروعات التنمية في إفريقيا ولبيع المياه لمصر والسودان، بيد أنه نتيجة للضعف الإثيوبي لم يتمكن **«هيلاسيلاس»** من إجهاض معاهدات مياه النيل. وذكر «ماركوس» أن الإمبراطور **«هيلاسيلاس»** قد كلّف مكتباً هندسياً في نيويورك؛ لدراسة إمكانية بناء سد في إثيوبيا للسيطرة على تدفق النيل الأزرق، وعلى بحيرة «تانا» لتوليد

الكهرباء وعلى مناطق كثيرة في إثيوبيا، والجدير بالذكر أن «نظرية هارمون» أصبحت من النظريات البالية في فقه القانون الدولي من الناحية العملية؛ ولم يعد لها وجود؛ ولا توجد دولة تنادى بها في العالم عدا تركيا.

والخطير في السلوك التركى حيال علاقته الهيدروبوليتيكية مع كل من سوريا والعراق؛ أنها لا تنادى فقط بضرورة إعمال «نظرية هارمون» الإختصاص الإقليمى المطلق لتركيا على نهرى دجلة والفرات؛ بل وتذهب تركيا إلى ما هو أبعد من ذلك من خلال إطلاق لفظ «النهر العابر للحدود»؛ على نهرى دجلة والفرات وذلك بدلاً من مفهوم النهر الدولي؛ والأخير هو المصطلح الأدق؛ والذى نصت عليه كل الإتفاقيات التي عُنيت بالأنهار الدولية المشتركة بين أكثر من دولة؛ بدءاً بإتفاقية «برشلونة في شأن الملاحة في الأنهار الدولية» لسنة ١٩٢١م ثم إتفاقية «هلسنكى لأحواض الأنهار الدولية» عام ١٩٦٦م، وأخيراً؛ «إتفاقية الأمم المتحدة للإستخدامات غير الملاحية لمجارى الأنهار الدولية» عام ١٩٩٧م.

إن الأمر الخطير في لفظ «النهر العابر للحدود» كما تتبناه تركيا، وتحذو إثيوبيا حذوها في علاقاتها بدول المصب؛ هو خطورة الدلالة السياسية للفظ، ذلك أن «المسكوت عنه» في هذا المفهوم في غاية الخطورة والأهمية، حيث يفيد المفهوم – بمنطق المخالفة – أن النهر داخلي ومحلى بالأساس؛ وبالتالي يخضع للسيادة المطلقة للدولة التي ينبع منها؛ غير أنه تعدى حدود تلك الدولة، ومن ثم، فإن كونه تعدى وعَبَر الحدود لا يؤثر على؛ ولا يحد من السلطة المطلقة لدولة المنبع عليه[1].

إن تحركات إثيوبيا الإنفرادية والأحادية الجانب، وعدم التنسيق مع دول حوض النيل وخاصة مصر والسودان؛ قد يؤثر بالسلب – ليس فقط على نمط التفاعلات الهيدروبوليتيكية في الحوض – وإنما قد يكون أحياناً على حساب المصالح الإثيوبية ذاتها أيضاً. وتبقى مسألة السيطرة والهيمنة الهيدروبوليتيكية – وما تقتضيه من تحركات أحادية الجانب لفرض الأمر الواقع – هي المسألة المحورية بالنسبة لإثيوبيا، وآية ذلك التأثيرات السلبية لسد النهضة على المخزون الإحتياطى التعدينى في إثيوبيا. حيث ستتسبب البحيرة المتكونة أمام السد في إغراق بعض المناطق التعدينية الغنية بالكثير من المعادن المهمة مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس وبعض مناطق المحاجر. والجدير بالذكر أن إثيوبيا ليست غنية بالمعادن بإستثناء منطقتين : إحداهما في الجنوب على الحدود مع كينيا، والأخرى – وهى الأغنى تعدينياً – في منطقة سد

(١) المرجع السابق ص (٢٧٥)

النهضة. وبالتالي، فإن إثيوبيا ستخسر أكثر من نصف رصيدها التعدينى غرقاً بسبب بحيرة سد النهضة.

كما تسعى إثيوبيا إلى تغيير معادلة التوازن الهيدروبوليتيكى والهيدرواستراتيجى في النظام الإقليمى المائي لحوض النيل. وذلك من خلال سياستها المائية في حوض النيل خلال المرحلة الراهنة والتي تجعل من نفسها «المبادر» أو «الطرف الفاعل» أي من يقوم بالفعل والآخرون هم «المفعول به» أو من يقومون «برد الفعل» في معادلة التوازن الهيدروبوليتيكى والهيدرواستراتيجى الجديدة في النظام الإقليمى المائي لحوض النيل. فإثيوبيا هي التي تحدد «المخاطر» التي تحدق بالنظام المائي في نهر النيل، وهى التي تقرر – وفى التوقيت الذى يحلو لها إنشاء السدود الإثيوبية، وهى التي ترمى دولة المصب (مصر) بتهم من قبيل «الرغبة في التحريض لحرب المياه» وإثارة الوضع في إريتريا ضد الداخل الإثيوبي «كما أن إثيوبيا هي أيضاً التي تقرر – بمفردها؛ وفى الوقت الذى تريده – أن المصالح المصرية سوف لن تضار من جراء إنشاء السدود الإثيوبية». بعبارة أخرى، تريد إثيوبيا أن تؤسس لنفسها واقعاً جديداً تضطلع من خلاله بدور «الفاعل الإقليمى» أو «المهيمن الإقليمى» على النظام الإقليمى لحوض النيل. ولتأسيس هذا الواقع الجديد الذى يُحققلها الهيمنة الهيمنة الإقليمية الهيدروبوليتيكية؛ تُطلق إثيوبيا عدداً من المزاعم والإدعاءات المتكررة حيث تّدعى بأن مصر والسودان تحصلان على ٩٠% من إجمالي مياه النهر، وتطالب بالتوزيع «المتساوى» لمياه النهر. وفى المقابل؛ ترد مصر على ذلك الادعاء بالتوكيد على مبدأ «الإنتفاع العادل والمنصف» لموارد النهر، فإجمالى موارد مياه الأمطار على المنابع، أكثر من (١٦٦٠) مليار متر٣ في السنة، تحصل مصر والسودان منها على (٨٤) ملياراً فقط، أي بنسبة (٥%)، بينما تستفيد إثيوبيا وغيرها من دول المنابع النيلية بالمياه الخضراء في صورة الأمطار التي تُخزّن لهم المياه الجوفية، وتنمى المراعى الطبيعية. حيث يهبط على إثيوبيا سنوياً أمطار تقدر بحوالي (٩٠٠ مليار م٣) في مناطق إثيوبية Virtual water واقعة في حوض النيل. ووفق مفهوم «المياه الإفتراضية»؛ فإن هذه الأمطار هي التي جعلت الثروة الحيوانية في إثيوبيا تبلغ «حوالى ١٠٠ مليون رأس من المواشى»، بينما لا تزيد ثروة مصر من المواشى عن (٨ مليون) رأس تزرع لها نصف أراضيها بالأعلاف وتستنزف نصف حصتها من المياه. وجدير بالذكر أن إنتاج اللحم البقرى مستهلك شره للمياه. كما أن مياه الأمطار الساقطة على إثيوبيا هي التي جعلتها واحدة من أكبر منتجى ومصدرى البن في العالم، وهو أيضاً سلعة شرهة في إستهلاكها للمياه. كما تدّعى إثيوبيا

أن الجفاف يهدد ربع أراضيها. في حين يأكل الجفاف (٩٥%) من مساحة مصر ويجعلها صحارى؛

وفى المقابل تزخر أراضى إثيوبيا بحوالي ١٦ حوض نهرى تجعل مواردها من المياه السطحية حوالى ١٢٢ مليار م٣، وذلك على نحو ما ورد في وثيقة السياسة المائية الإثيوبية الرسمية الصادرة عن وزارة الموارد المائية في إثيوبيا، بينما لا تزيد تلك المياه السطحية في مصر عن (٥و٥٥ مليارم٣). كما تدعى إثيوبيا بحقها في الحصول على حصص مائية متساوية لتلك التي تحصل عليها مصر؛ من منطلق أن عدد سكانها يُماثل عدد سكان مصر. بيد أن هذا القول مغلوط؛ فمصر هي الدولة الوحيدة من بين دول حوض النيل التي يعيش كل شعبها تقريباً (٩٦% من المصريين) في زمام حوض النيل؛ ومن ثم؛ فإن درجة اعتمادها على مياه النيل تكاد تكون مطلقة وفى المقابل؛ لا يعيش سوى ٥و٣٩% من الإثيوبيين في حوض النيل؛ والباقى يعيشون في أحواض نهرية أخرى داخل إثيوبيا، وحتى أولئك الذين يقطنون منطقة حوض النيل من الأثيوبيين؛ فإن لديهم مصادر مائية أخرى تؤمّن إحتياجاتهم المائية بجانب نهر النيل[١].

ومن ناحية أخرى؛ تؤكد مصر في ردها على المزاعم والإدعاءات الإثيوبية أنها لا تقف ضد التنمية في أي دولة من دول الحوض – بما في ذلك إثيوبيا، فلم تقف من قبل أمام سد تكيزى الإثيوبي، والذى تم بناؤه في عام ٢٠٠٩م بسعة قدرها ٩ مليار م٣، ولم تعترض مصر على مشروع «تانا بليس» لتوليد الكهرباء في إثيوبيا؛ والذى تم تشييده عام ٢٠١٠م؛ وذلك لمحدودية تأثيرهما على مصر[٢].

سادساً: أداء إثيوبيا دولياً وإقليمياً لتحقيق أهدافها

فعلى الصعيد الدولي، توظف إثيوبيا حالة التعارض في المصالح الإستراتيجية في إفريقيا، بين مصر من ناحية، والقطب العالمى الراهن (الولايات المتحدة) من ناحية ثانية، ولا سيما في ظل السعى الأمريكى للهيمنة الجيوستراتيجية على القارة الإفريقية، من خلال تمكين بعض القوى الإقليمية (إسرائيل وإثيوبيا) من لعب أدوار إقليمية فاعلة ومحورية تمُهد للنفوذ الأمريكى. وفى هذا السياق، نجحت إثيوبيا خلال العقدين الفائتين (فترة حكم ميليس زيناوى) في تقديم نفسها للولايات المتحدة بوصفها الفاعل الإقليمى الذى يمكن أن يكون الحليف المُحتمل (أو راعى المصالح الأمريكية الجديد) في منطقة القرن الإفريقى وشرق إفريقيا؛ وهو ما يتعارض

(١) المرجع السابق
(٢) المرجع السابق ص ٢٨٠

بالتبعية مع المصالح المصرية، ويعمل على «شد أطراف» الدولة المصرية في نطاق محيطها النيلى. خاصة مع عدم وجود علاقة استراتيجية قوية بين مصر وأى من القوى العالمية الكبرى في النظام العالمى الراهن؛ يمكن توظيفها مصرياً في المناورة السياسية مع الولايات المتحدة. وعلى المستوى الإقليمى، نجحت إثيوبيا إلى حد كبير في إقامة ما يمكن تسميته بالعلاقات الخاصة (special relationship) مع إسرائيل، ومن ثم، توظيف الهيمنة الإسرائيلية بمعاونة أمريكية على منطقة الشرق الأوسط، مستغلة حالة تبعثر الاهتمام المصرى بين ملفات الداخل والخارج؛ لتضيف المزيد من التبعات والتداعيات السلبية على معادلة التفاعل الهيدروبوليتيكى في حوض النيل.

واستناداً إلى كل ما سبق، فقد لخص الأمير «خالد بن سلطان» – رئيس المجلس العربى للمياه – الموقف (المشهد) الهيدروبوليتيكى فيما خص سد النهضة قائلاً:

«أن السد سوف يتسبب في الأضرار العمدى بحقوق مصر بمياه النيل، ويعبث بالمقدرات المائية لمصر والسودان، وأن مصر هي المتضررالرئيسى من إقامة سد النهضة، لأنها لاتملك مصدراً مائياً بديلاً مقارنةً بباقى دول حوض النيل، وأن إقامة هذا السد تعد كيداً سياسياً أكثر منها مكسباً اقتصادياً».

إن تحليل السلوك الهيدروبوليتيكى لإثيوبيا؛ حيال سد النهضة؛ على نحو ما تم عرضه آنفاً يؤكد صحة الفرض الذى انطلقت منه الدراسة؛ والذى يفترض وجود علاقة ارتباطية موجبة بين التعنت الإثيوبي والإصرار على بناء سد النهضة بالمواصفات الراهنة، ومن ثم؛ تمكين إثيوبيا من السيطرة السياسية على نظام نهر النيل؛ وبالتالي؛ على مصر. وبالتبعية؛ الإضرار بالأمن القومى والمائى المصرى. ومن ثم، تكون الدراسة قد تحققت من صحة الفرض العلمى لها (verification).

وتفرض إدارة أزمة سد النهضة ضرورة النظر إليها من المنظور السياسى – الإستراتيجى، ومن ثم فإن «الرؤى السياسية الجديدة وغير التقليدية» هي التي يجب أن تحكم التحرك المصرى لإدارة «أزمة سد النهضة» في المرحلتين الراهنة والمقبلة. وأن هذه الرؤى الجديدة يجب أن تكون سياسية في المقام الأول وبمنهج جديد. ويمكن اقتراح عدداً من ميكانيزمات الحركة السياسية لمصر في هذا السياق؛ من قبيل:

١- التحرك السياسى السريع والمكثف لمحاصرة إثيوبيا إقليمياً ودولياً من خلال الترويج لمقولة: أن السلوك الإثيوبي في أزمة سد النهضة يرسى سابقة في العمل الدولي بمخالفة القواعد

القانونية في شأن تنظيم الأنهار الدولية، والإساءة إلى دول الجوار؛ وإلحاق الضرر بهم، وهو ما يهدد السلم والأمن الدوليين.

٢- التوظيف السياسى لتقرير اللجنة الدولية لبحث آثار سد النهضة، وذلك من خلال رأى عام إقليمى ودولى في مختلف المحافل، وعلى كافة الأصعدة الرسمية وغير الرسمية، لدعم الموقف المصرى، وخلق جبهات رفض للسد بمواصفاته الحالية التي من شأنها إلحاق الضرربمصر والسودان – حسب رؤية الخبراء الدوليين المحايدين الذين شاركوا في صياغة التقرير وكانوا شهود عيان على التعنت الإثيوبي. وكذا الترويج للآثار السلبية البالغة الخطورة للسد على كل من مصر والسودان؛ بل وعلى إثيوبيا ذاتها (فيما خص الزراعة والتعدين؛ والكفاءة الكهربائية المتدنية للسد)[١].

٣- التحرك السياسى المكثف لخلق وحشد رأى عام عالمى وإقليمى يعضد الموقف المصرى، وذلك عبر الترويج للرؤية المصرية الداعية إلى التعاون في بناء السد مع الإثيوبيين بالشروط التي تحفظ الأمن المائي لجميع دول الحوض، وبما يعزز تفهم المجتمعين الإقليمى والدولى للشواغل المصرية.

٤- التوظيف السياسى والذكى لورقة «بنى شنقول» وهم السكان المحليون للمنطقة التي يُبنى فيها سد النهضة، حيث تشهد تلك المنطقة معارضة شديدة من السكان المحليين لبناء السد؛ بسبب تأثرهم بيئياً بالسد، فضلاً عن أنهم عرضة للتهجير من أماكن إقامتهم جراء الأعمال الإنشائية للسد. وبالتالي، من المهم العمل على إيصال صوتهم إلى المجتمعين الإقليمى والدولى. ولا سيما أن العرف الدولي في مسألة بناء السدود؛ عادة ما يرفض السدود التي تلقى معارضة من السكان المحليين.

٥- التحرك السياسى للحؤول دون توفر التمويل اللازم للسد، وذلك من خلال مخاطبة الجهات المانحة، وشرح وجهة النظر المصرية والشواغل المصرية، ومنعهم من تقديم تمويل للسد بمواصفاته الحالية؛ وبما يلحق الضرر بالمصالح المائية المصرية. وفى المقابل؛ إبداء الإستعداد المصرى للتعاون – بل والتشارك – في بناء السد وتمويله وتشغيله بمواصفات فنية تقبل بها مصر؛ ولا تضر بمصالحها المائية.

٦- اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وهو تحرك سياسى وليس قانونى، وذلك من خلال أعمال الإختصاصيين الإفتائى والقضائى للمحكمة، وتوظيفه سياسياً في محاصرة إثيوبيا. فابالنسبة للإختصاص الإفتائى؛ وهو إختيارى ولا يستلزم موافقة كل أطراف النزاع الدولي؛ وهنا

(١) المرجع السابق

يمكن لمصر أن تطلب الرأى الإستشارى للمحكمة في هذا النزاع، وعلى الرغم من عدم إلزامية رأى المحكمة في هذه الحالة لإثيوبيا، إلا أنه لوجاء في صالح مصر، فإنه سيكون ورقة ضغط جديدة لمصر ضد إثيوبيا؛ ويمكن توظيفها في مزيد من التطويق السياسى لإثيوبيا إقليميًا ودوليًا. أما بالنسبة للإختصاص القضائى للمحكمة، فإنه يتطلب موافقة كل أطراف النزاع للذهاب طواعية إلى المحكمة، وهنا أيضًا يمكن إستثمار الموقف في جميع الإحتمالات: فلو إمتنعت إثيوبيا عن الذهاب للمحكمة، ولا سيما وأن كل الدفوع والحجج والأسانيد في القانون الدولي للمياه تدعم الموقف المصرى، فإن مصر تستطيع استثمار هذا الموقف من الناحية السياسية والترويج لضعف الحجة الإثيوبية والاستدلال بعدم قبولها للتحكيم الدولي. وفى حالة موافقة إثيوبيا على الذهاب للمحكمة، وصدور قرار منها يؤيد الموقف المصرى، فإن ذلك الحكم سيكون حسماً للخلاف والنزاع.

٧- إعادة إحتواء السودان وكسب تأييدها، فالسودان هو الشريك السياسى والإستراتيجى في المفاوضات النيلية، وهو العمق الإستراتيجى لمصر، ومن ثم، فإن توحد الجبهة المصرية-السودانية في التفاوض هو الضمان لقوة مصر واستقرار السودان والمحافظة على كيانه[1].

ونظراً للآثار السلبية لسد النهضة على مصر واهمها مايلى :

بوار مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية. انخفاض منسوب المياه الجوفية. التأثير سلباً على الثروة السمكية. التأثير على السياحة النيلية والنقل النهرى. التأثير على إمدادات مياه الشرب والصناعة. انخفاض كبير لإنتاج الكهرباء من السد العالي مما يسبب أزمة حادة في الكهرباء. تدهور البيئة وازدياد التلوث في البحيرات الشمالية وزيادة تداخل مياه البحر في الخزانات والسواحل الشمالية في شمال الدلتا مما يهدد زيادة درجة ملوحة المياه الجوفية.

أما في حالة انهيار السد نتيجة عوامل كثيرة منها الزلزال والنواحى الجيولوجية حيث إن السد مقام على صخور بركانية تتسبب في تسرب المياه خلال التشققات والفوالق، كل ذلك سيؤدى إلى مخاطر تدميرية لكل من السودان ومصر.

وبناءً على ضغوط من مصر تم تشكيل لجنة ثلاثية من (مصر والسودان وإثيوبيا) لدراسة تأثير سد النهضة على دول المصب وكانت اللجنة بواقع ١٠ خبراء، ٢ من كل دولة بالإضافة إلى ٤ خبراء دوليين من جنسيات (إنجليزية - وجنوب إفريقية - وألمانية - وفرنسية) متخصصين في مجالات المياه، البيئة، السدود، الاجتماع والاقتصاد لتقوم اللجنة بدراسة وتقييم

(١) المرجع السابق ص ٢٨٥

سد النهضة واستغرق عمل اللجنة سنة من مايو ٢٠١٢ إلى مايو ٢٠١٣ حيث عقدت ستة اجتماعات بالإضافة إلى أربع زيارات لموقع السد وبالنسبة لإثيوبيا فقد قامت من خلال أعمال اللجنة الدولية للخبراء بإمداد أعضاء اللجنة ببعض الدراسات الفنية الخاصة بالسد ولم تتقدم بباقى الدراسات المطلوبة لأعمال اللجنة **إما لعدم استيفائها لهذه الدراسات أو لعدم الرغبة في تقديمها**، وانتهت أعمال اللجنة بإصدارها لتقريرها في ٣١مايو٢٠١٣م.

سابعاً: توصيات التقرير النهائى للجنة الثلاثية:

١- أن الدراسات المسلمة – على الرغم من أولويتها – والتي تم مراجعتها قد **تم إعدادها بعد البدء في تنفيذ المشروع.**

٢- لم يتم تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية على دولتى المصب (مصر والسودان) بطريقة صحيحة كما هو متبع في المشروعات الكبرى والتي تقع على أنهار دولية.

٣- أن الدراسات والتصميمات الخاصة بالمشروع بصفة عامة **تعتبر أولية ولا تصلح للبدء في التنفيذ، وأن هناك قصوراً شديداً في الدراسات والتصميمات الخاصة بالسد المساعد، وهو السد الذى يرفع السعة التخزينية من ٥و١٤ مليار م٣ إلى ٧٤مليار م٣.**

٤- **لا يوجد تحليل اقتصادى من واقع الدراسات المقدمة من الجانب الإثيوبي عن كيفية تحديد حجم السد وارتفاعه والطاقة التصميمية التي ستولد من السد[١].**

٥- **لم يتم إتاحة عدد من الدراسات المهمة لأعضاء اللجنة، مثل دراسة سلامة السد وتأثير انهياره.**

٦- **أكدت الدراسات الهيدرولوجية ومحاكاة تأثير السد على أنه في حالة ملء الخزان في فترات الجفاف فإن منسوب السد العالي في مصر سيصل إلى أقل منسوب تشغيل له لمدة أربع سنوات متتالية، مما سيكون له تأثير بالغ على مياه الرى وسيقلل الكهرباء المولدة من السد العالي لفترة أطول.**

٧- **وأكدت الدراسات الهيدرولوجية أيضاً على ضرورة إجراء دراسات مكملة فيما يخص دراسة التأثير على دول المصب من حيث الموارد المائية والعوامل البيئية والاجتماعية** ومن الجدير بالذكر أن كلية الهندسة، جامعة القاهرة قد قامت من جهتها بعمل دراسات حول تأثير سد النهضة على مصر وتناولت هذه الدراسات العديد من السيناريوهات والبدائل التي يمكن أن

(١) انظر من ص ٣٢: ٣٥ محمد حسن عامر، محمد صفوت عبد الدايم، الأمن المائى والرؤية المستقبلية للتعامل مع السدود المقترحة لدول حوض النيل وخاصة سد النهضة الإثيوبى، مرجع سابق.

تحدث أثناء فترة ملء الخزان والتأثيرات المتوقعة على المدى القصير وتلك التي تحدث على المدى الطويل بالإضافة إلى ما يترتب على انهيار السد على دولتى المصب (مصر والسودان، نتيجة عيوب التصميم أو لعدم مناسبة الموقع جيولوجياً لتحمل جسم السد والبحيرة الضخمة التي ستنشأ أمامه. وقد قامت وزارة الموارد المائية والرى منذ أبريل٢٠١٢م بتشكيل لجنة وطنية تشمل خبراء من الحكومة والجامعات المصرية في تخصصات الموارد المائية وبناء السدود والكهرباء والبيئة والاقتصاد والاجتماع والقانون وأيضاً ممثلين عن وزارة الدفاع والخارجية والتعاون الدولي وممثل عن الأمن القومى، لتقوم تلك اللجنة بمراجعة التقارير والدراسات الخاصة بسد النهضة لتقييم آثاره على مصر وتقديم الدعم السياسى والفنى لممثلى مصر في اللجنة الثلاثية للخبراء ولتكون بمثابة فريق عمل متكامل للمشاركة في أي نشاط على المستوى الإقليمى أو الدولي إذا دعت الحاجة، وتم الاستعانة بأحد الخبراء الدوليين لتقييم البيانات والتقارير التي يتم توفيرها من خلال أعمال الخبراء الدوليين[1].

كما أنه في ختام الجولة السابعة والأخيرة من اجتماعات اللجنة الدولية للخبراء والتي عُقدت في ١٥ مايو ٢٠١٣ م وهو الإجتماع الذى إستبقته إثيوبيا بتحويل المجرى الملاحى للنيل الأزرق تمهيداً لإنشاء جسم السد دون إنتظار نتائج التقرير، في خطورة تنم عن عدم إكتراثها بالتوصيات التي ستصدر عن اللجنة الدولية للخبراء، وتكشف عن التعسف الإثيوبي وعدم مراعاتها لمقتضيات مبدأى حسن النية وحسن الجوار في المعاملات الدولية، كما يكشف عن تعسف ونية الجانب الإثيوبي في عدم طمأنة الجانب المصرى، بإعتبارها الدولة الوحيدة الأكثر إعتماداً على مياه نهر النيل، والأكثر والأولى رعاية بإعتبارها دولة مصب، وعلى الرغم من أن التوصيات التي تصدر عن اللجان الدولية لا تعد ملزمة لإطرافها إلا إذا وافقت هذه الأطراف صراحة على الإلتزام بتنفيذ ما ورد بتقرير تلك اللجان، وتعد لجنة الخبراء الدولية المعنية بسد النهضة على غرار تلك اللجان، والدور الهام لمثل تلك اللجان يتمثل كشف وتحديد معالم النزاع محل الخلاف وتحديد الأضرار المترتبة على الوقائع المخالفة.

ويمكن القول أن تقرير اللجنة الدولية للخبراء الصادر في مايو ٢٠١٣م، وما تضمنه من توصيات قد كشف عن قعود إثيوبيا، عن الوفاء بإلتزامات قانونية راسخة. أصلها ممارسات عرفية باتت تحظى بالإحترام والمكانة القانونية على صعيد النظم القانونية الداخلية والفقه والقضاء الدوليين، ومن أهمها مبدأ عدم التعسف في إستخدام الحق، ومبدأ حسن النية في إنفاذ المعاملات الدولية، ومبدأعد الإضرار، كما كشف التقرير عن مخاطر بيئية وهندسية نتيجة عدم

(١) المرجع السابق ٠

مد إثيوبيا للجنة بالدراسات المرتبطة بالمشروع. وكان أهم ما ورد بتقرير اللجنة الدولية للخبراء عن[1]:

أ- التقرير عن موقع السد ووصفه

- التقارير والمستندات الإثيوبية حول السد: وقد شملت (١٥٣) مستنداً قُدمت طوال فترة عمل اللجنة وقد شملت (١٠٣) عبارة عن رسومات هندسية و٧ خرائط و٤٣ تقرير وكانت هناك من التقاريروالدراسات التي طلبتها اللجنة الدولية ولم تقدمها الحكومة الإثيوبية، تلك الدراسات المعنية بدراسة ضمانات الأمان في جسم السد المساعد ، وكيفية التحكم في عوامل الأمان الخاصة بالسد.

ب- التقريرعن التصميم الأساسى للسد ومعايير الأمان وتم وضعه في ديسمبر ٢٠١٢م.

قُدمت هذه الدراسة للجنة الدولية في بداية عملها في يوليو ٢٠١٢م، ضمن المعلومات الأساسية عن سد النهضة؛ وأشارت اللجنة أنها مجرد دراسة عامة لم تتطرق إلى مشروع السد وخصائص موقعه، وأنما هي خطوط عريضة للتصميم الهندسى، وهى لاتزال بحاجة إلى التطوير ووضع التفاصيل، وكيفية ملائمة السد مع الظروف الجيولوجية والهيدرولوجية، والطبيعة الزلزالية لموقع سد النهضة الإثيوبي. ولذلك طالبت اللجنة في التقرير النهائى بضرورة إعادة دراسة التصميم الهندسى للسد، وإرفاق التفاصيل الخاصة بالتصميم، في التقرير الذى قدمته إثيوبيا، مع ضرورة دراسة الظروف الجيولوجية والهندسية للمشروع والتي لم توضع في الإعتبار مع ضرورة أن تجمع البيانات الخاصة بالتصميم الإنشائى والهندسى في تقرير واحد وعدم بعثرتها في عدة تقارير مختلفة وهو- ما فعلته حكومة إثيوبيا -.

جـ- التقرير عن التصميم الرئيسي للسد والذى تم الانتهاء منه في نوفمبر ٢٠١٠م:

وأوصت اللجنة في تقريرها النهائى أنه بعد تغير التصميم الأساسى للمشروع بسبب المعطيات الجيولوجية الجديدة، فلابد من تحديث التصميم الرئيسي للسد مع وصف الأسباب الرئيسية التي دعت لتغير التصميم كما أكد التقرير أنه لا يزال هناك حاجة ملحة للتحقق من معدل الأمان وثبات الجسم الرئيسي للسد والإنشاءات الرئيسية في المشروع وفقاً لنتائج الدراسات الجيولوجية والهنسية للتربة وموقع السد.

(١) انظر من ص ٢٢٣:٢٣٧، مساعد عبد العاطى شتيوى، مبادىء القانون الدولى الحاكمة لإنشاء السدود على الأنهار الدولية، دراسة تطبيقية على سد النهضة الإثيوبى، مرجع سابق

د- التقرير الهيدرولوجى (تحليل تدفق المياه) أبريل ٢٠١٢م.

أكدت اللجنة أن طريقة وأسلوب التحكم في تدفق المياه في المجرى المائي لا تزال موضوعة بنظرة عامة، ولا تزال بحاجة إلى إعادة النظر والإختيار، وفق النماذج الرياضية الدولية لتدفق المياه في المجرى الملاحى للأ نهار والبحيرات الخاصة بالتخزين، والملحقة في السدود.

وقد طلبت مصر من إثيوبيا بعد إنتهاء أعمال اللجنة الدولية للخبراء من أعمالها، ضرورة التفاوض على كيفية تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة، وقد طلبت مصر تشكيل لجنة أخرى تضم عناصر دولية محايدة، إلا أن إثيوبيا رفضت ذلك المقترح وأستمرت في أعمال البناء الفعلى للسد دون إكتراث بالإعتراضات المصرية السودانية.

وفى ٢٦ أغسطس ٢٠١٤ م تم عقد اجتماع بين الرئيس المصرى ورئيس وزراء إثيوبيا في عاصمة غينيا (مالابو) أتفق الرئيسان على تشكيل لجنة عليا(تتألف من وزراء الموارد المائية للدول الثلاث) تحت إشرافهما المباشر، لتنفيذ توصيات اللجنة الدولية اللخبراء، لتناول التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية لسد النهضة[1]، وذلك بإستخدام شركة إستشارية دولية، لاعتماد نطاق العمل بالدراستين حسبما أوصت به لجنة الخبراء الدوليين، إلا أن إثيوبيا رفضت الطلب المصرى في إضافة خبراء دوليين إلى تشكيل اللجنة الوطنية، على غرار اللجنة الدولية.

ثامناً: إعلان المبادئ بين مصر وإثيوبيا والسودان

وفى ٢٣ مارس ٢٠١٥م، تم إعلان المبادئ بين مصر وإثيوبيا والسودان ألزمت الدول الثلاث أنفسها بالمبادئ التالية بشأن سد النهضة: مبدأ التعاون – مبدأ عدم التسبب في ضرر ذى شأن – مبدأ الإستخدام المنصف والمناسب لاستخدام الدول الثلاث لمواردها المائية – وغير ذلك.

وتأتى أهمية اللجنة الدولية واللجنة الوطنية، أنها استطاعت تحديد معالم النزاع حول سد النهضة، مما يوفر على الدولتين الإلتجاء في المستقبل إلى تشكيل لجان تحقيق دولية أخرى، وذلك في حالة ذهاب الدول المتنازعة إلى التحكيم والقضاء الدوليين، حيث أن مايصدر عن تلك اللجان ليس مُلزماً إلا إذا ارتضت الدول المتنازعة بإرادة حرة وصريحة، للإلتزام بتنفيذ تلك التوصيات، ومن ثم فإن ما قامت به لجان التحقيق من أعمال وتقارير، يمثل خارطة طريق

(١) المرجع السابق

للدول المتنازعة، يعينها على التفاوض لحل وتسوية النزاع، حيث إنتهت تلك الاجتماعات الدورية بمحاضر رسمية تدون فيها الإجراءات والأعمال التي قامت بها اللجان وتم التوقيع عليها من قبل الممثلين الرسميين للدول الثلاث (مصر – السودان – إثيوبيا) ومن ثم كانت النتائج تؤكد، عدم إلتزام إثيوبيا بمبدأ الإخطار المسبق، وأيضاً عدم الإضرار، حيث لم تقدم إثيوبيا إلى اللجنة، كافة الدراسات والبيانات المطلوبة، بل إن إثيوبيا لازالت حتى الآن؛ وبالرغم من الإعتراضات المصرية والسودانية على المواصفات الفنية للسد، مستمرة في أعمال البناء.

ونخلص إلى أن ما صدر عن اللجان الدولية والوطنية للخبراء من أعمال، أنها هي في حقيقتها صكاً قانونياً، يساند ويدعم الحجج القانونية لدولتى مصر والسودان، ويدلل على انتهاك إثيوبيا لمبادئ وقواعد القانون الدولي العام في مجال إنشاء المشروعات المائية، لذا يجب على مصر والسودان تعظيم الإستفادة من تلك التقارير، من خلال عرضها على الدول المانحة والممولة لنباء السد، فضلاً عن مخاطبة المنظمات الدولية المعنية، مثل (الفاو) واليونسكو، بالآثار السلبية وأهمها الآثار الاجتماعية والبيئية المترتبة على بناء سد النهضة[1].

ثامناً: السيناريوهات المتوقعة في حالة إقامة سد النهضة:

حسب تقرير مجموعة «ستراتفور» والتي كثيراً ما يعتمد السياسيون على إستشاراتها، فيقول التقرير أن الخيار الأصلح لمصر، لوقف بناء السد هو الطريق الدبلوماسى، وإذا فشلت الجهود الدبلوماسية فإن النهج الأكثر إحتمالاً هو دعم الجماعات المسلحة بالوكالة ضد إثيوبيا، حيث في السبعينيات والثمانينيات، قامت مصر ثم السودان في وقت لاحق بإستضافة ودعم جماعات متشددة معادية لأديس أبابا، بما في ذلك الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا، ويقول التقرير أن اريتريا إنفصلت عن إثيوبيا في عام ١٩٩٤م بدعم من مصر، والتي يمكن أن تنظر مرة أخرى في دعم الجماعات المسلحة من هذا القبيل، فعلى الأقل عشرة من تلك الجماعات، لا تزال نشطة، وبغرض مضايقة الحكومة الإستبدادية والمقسمة عرقياً في إثيوبيا. ولا يستبعد تقرير ستراتفور، قيام مصر بعمل عسكرى مباشر، وإن كان هذا هو الإحتمال الأقل، حيث تقوم مصر بالعمل العسكرى فقط إذا تم الانتهاء من السد وتوقف تدفق المياه بشكل كبير، ومثل هذا المسار يعتمد على قيادة مصر الجديدة وكيفية تعاملها بحزم من أجل الحفاظ على حقوق مصر في مياه النيل[2].

---

(١) المرجع السابق

(٢) إبراهيم يسرى، النيل وسد النهضة وحروب القرن الإفريقى، المكتبة الأكاديمية، الجيزة، ٢٠١٤م ص١٣٩.

(وترى الباحثة أن من الأجدى أن تطالب مصر وتصر على الحصول على حقوقها التاريخية في مياه نهر النيل بالطرق القانونية وايضاً بطرق الدبلوماسية المصرية وليس بطرق العمل العسكرى، وأن أمام مصر بدائل أخرى، لابد أنها ستلجأ اليها حتى مع حصولها على حصص أكبر من حصتها في مياه النيل، نظراً للزيادة الطبيعية في عدد السكان، فيجب أن نبتعد عن الحروب ونتجه إلى البناء والتنمية والتعاون الاقتصادى مع دول حوض النيل وبصفة خاصة مع الكونغو الديمقراطية لما لديها من موارد ضخمة يستعرضها المطلب الثالث).